

مؤشرات القدرة التنافسية لمجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي

محسن إبراهيم أحمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان العراق

مناقشة ملفات الدول المقدمة لطلب العضوية في المجموعة، وإتخاذ القرار بقبول عضوية أي منها في المجموعة وذلك في ضوء الشروط والمعايير المحددة.

وتهدف مجموعة بريكس الى دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، و إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، بالإضافة الى إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونه يتناول دراسة أحد المواضيع المهمة والذي يخص إحدى المجاميع التي بدأت تنافس الجميع والمنظمات والتكتلات التي تقودها الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تدير الإقتصاد العالمي وفق مصالحها وفي خدمة إقتصاداتها، من خلال المؤسسات المالية والتقدية الدولية التي تسيطر وتهمن على قراراتها. حيث بدأت مجموعة بريكس وتشكلت لمواجهة هذه الهجمة، وتوحيد جهود مجموعة من الدول النامية، لتأسيس نظام دولي جديد يعرعى ويؤمن مصالح الجميع في العلاقات الدولية، وإعادة تشكيل المؤسسات المالية والتقدية الدولية بحيث تؤمن مشاركة الجميع في صنع وصياغة قراراتها وسياساتها.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح السؤال الآتي:

هل بإمكان مجموعة بريكس أن تنجح في إحتماء أكبر عدد ممكن من الدول النامية ذات الإقتصادات الصاعدة، وأن تغلب على مشكلة التباعد الجغرافي وإختلاف درجة التطور الإقتصادي، بحيث تتمكن من تنسيق وتوحيد الجهود نحو تحقيق الأهداف التي تسعى المجموعة الى تحقيقها، من خلال منافسة التكتلات والمجاميع الإقتصادية القائمة والتي ترعى مصالح الدول المتقدمة فقط.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن مجموعة بريكس بإمكانها أن تنافس التكتلات والمجاميع الإقتصادية القائمة في العالم، لما تمتلكها من مقومات وإمكانات المنافسة، وأن تنجح في إصلاح المؤسسات الدولية بحيث تعبر عن تطلعات الجميع وترعى مصالحها والقضاء على القطبية الواحدة في السياسة الدولية.

هدف البحث: يهدف البحث الى التحقق من فرضيته من خلال دراسة عدد من المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية في دول مجموعة بريكس ومقارنتها مع إحدى أكبر المجاميع الإقتصادية على مستوى العالم والتي تضم أقوى إقتصادات العالم وهي مجموعة السبع.

منهج البحث: للوصول الى هدف البحث فقد تم إستخدام المنهج التحليلي المقارن القائم على البيانات والأرقام المنشورة من قبل المؤسسات والمواقع الرسمية.

نطاق البحث: يغطي البحث:

- مكانياً: دول مجموعتي بريكس والسبع.

- زمانياً: سنة 2022 وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات عند كتابة البحث.

المستخلص- تلعب مجموعة بريكس دوراً مهماً في الساحة الدولية، كونها تتميز عن بقية التكتلات الدولية، من حيث أنها تشكلت من إتحاد دول من أربع قارات متباعدة، والتي تمثل أيضاً أربع حضارات متنوعة، وكذلك فإنها تتضمن قوتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي من جهة، فضلاً عن تباين معدلات النمو الإقتصادي لدول المجموعة. وتهدف مجموعة بريكس الى دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وإصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، بالإضافة الى إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

يهدف البحث الى التحقق من فرضيته القائمة على أساس أن مجموعة بريكس بإمكانها أن تنافس التكتلات والمجاميع الإقتصادية القائمة في العالم، لما تمتلكها من مقومات وإمكانات المنافسة، وأن تنجح في إصلاح المؤسسات الدولية بحيث تعبر عن تطلعات الجميع وترعى مصالحها والقضاء على القطبية الواحدة في السياسة الدولية. وخرج البحث بنتيجة مؤداها أن مجموعة بريكس تفوقت على مجموعة السبع في (5) مؤشرات من أصل (12) مؤشراً استخدمت في تحليل القدرة التنافسية لمجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي.

الكلمات الدالة- مجموعة بريكس، مجموعة السبع، مؤشرات القدرة التنافسية لمجموعة بريكس، المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية.

المقدمة:

تعد مجموعة بريكس منظمة دولية مستقلة، تجمع خمس دول إقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولاً الى تشكيل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الإقتصادية العالمية.

لقد اصبحت "بريكس" أول ناد متعدد الأطراف غير غربي وعابر للقارات، وتمت الإشادة بها باعتبارها تجربة فريدة من نوعها للجمع بين البلدان المتنوعة سياسياً وإقتصادياً وثقافياً والتي تشترك في مجموعة من الأهتمامات والمصالح فيما يتعلق بعمل النظام الدولي الليبرالي الغربي، وكانت "بريكس" مدفوعة بفكرة تحدي الهيمنة الغربية، إن لم يكن تفكيكها، وطرح أفكار جديدة في نظام الحوكمة العالمية.

دأبت مجموعة بريكس في عقد القمم سنوياً، وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات السياسية والإقتصادية والعسكرية التي تحدث في الساحة الدولية، ومناقشتها وتنسيق المواقف حيالها، وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بالإضافة الى متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في القمم السابقة، ووضع الخطط المستقبلية لتطوير عمل المجموعة، الى جانب

وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة إقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الإقتصاد العالمي.(الطيف،2014، 14)

وفي ديسمبر 2010 إضمت دولة جنوب أفريقيا لهذه المجموعة بدافع من الصين ليزداد إسمها حرفاً آخر ويتحول الى(B.R.I.C.S (بريكس)، ليصبح بريكس هي مختصرة للحروف الأولى باللغة الإنجليزية المكونه لأساء الدول صاحبة إسرع نمو إقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

وبذلك أصبحت مجموعة بريكس منظمة دولية مستقلة، تجمع خمس دول إقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولاً الى تشكيل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الإقتصادية العالمية.(الطيف،2014، 14)

إضمت دولة جنوب أفريقيا لتجمع بريك، لما يمثله موقعها الأستراتيجي من أهمية، على الرغم من ضعف إقتصادها مقارنة مع الدول الأخرى، وقد إعتبر كثير من المحللين خطوة إضمام جنوب أفريقيا للبريك بأنها مفاجئة وغير مناسبة إستناداً الى وضع جنوب أفريقيا الذي يبقى بعيداً عن وضعية القوى الإقتصادية الناشئة المشكلة للتجمع، إذ تعد دولة صغيرة نسبياً، حيث أعرب "جيم أونيل" عن دهشته من تلك الخطوة، وقد علق على ذلك بالقول: أنه يجد صعوبة في تفسير الأسباب التي تقف وراء قبول دول بريك لهذا الأنضمام، لأن إقتصاد جنوب أفريقيا ليس في وضع يؤهله ليكون عضواً في بريك، وبدون تحسين الإنتاجية والنمو في معدلات المواليد، فإنه لن يكون يوماً مثل تلك الدول. واقعياً، تستغل دول بريك، وخاصة الصين، جنوب أفريقيا لأغراضها السياسية والإقتصادية، مغذية رغبات جنوب أفريقيا لمزيد من الظهور على الساحة الدولية.

كما ينصب تركيز جنوب أفريقيا على حشد التمويل من تجمع بريكس لتطوير البنية التحتية الأفريقية، وقد أكد الرئيس "جاكوب زوما" في بيانه الأفتتاحي في قمة بريكس الثالثة في سانيا عام 2011، أن بالأمكان توجيه رؤوس أموال دول بريكس الى إستثمارات واسعة النطاق لتطوير البنية التحتية والتصنيع في أفريقيا: الأمر الذي يجب أن يثير إهتمام مجتمعات أعمال بريكس، وكرر "زوما" دعوة ماثلة في مجلس أعمال بريكس في أغسطس 2013، حيث دعا رجال الأعمال للتعاون مع جنوب أفريقيا لتطوير البنية التحتية في أفريقيا.(حسين،2021، 374-375)

لقد أصبحت "بريكس" أول ناد متعدد الأطراف غير غربي وعابر للقارات، وتمت الإشادة بها باعتبارها تجربة فريدة من نوعها للجمع بين البلدان المتنوعة سياسياً واقتصادياً وثقافياً التي تشترك في مجموعة من الإهتمامات والمصالح فيما يتعلق بعمل النظام الدولي الليبرالي الغربي، وكانت "بريكس" مدفوعة بفكرة تحدي الهيمنة الغربية، إن لم يكن تفكيكها، وطرح أفكار جديدة في نظام الحوكمة العالمية.(دياب، 2023، 80)

ثانياً: أهداف مجموعة بريكس

يمكن تحديد أهم أهداف مجموعة بريكس من خلال دراسة وتبع تطور أهداف هذه المجموعة إستناداً الى بيانات القمم التي عقدتها قادة هذه المجموعة إبتداءً من القمة الأولى سنة 2009 في روسيا وصولاً الى القمة الخامسة عشرة في جوهانسبيرك (جنوب أفريقيا)، وكالاتي:(العربي، 2021، 108-109)

1- دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى مجموعة بريكس الى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية يستجيب للبيئة العالمية المتطورة التي تمتاز حالياً بتعدد التهديدات والتحديات العالمية التي لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المشتركة، والإحتكام الى معايير القانون الدولي

هيكل البحث: تحقيق هدف البحث فقد تم تقسبه الى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمجموعة بريكس من خلال نشأتها وتطورها و أهدافها و القمم التي عقدتها، ويتطرق المبحث الثاني لدراسة و تحليل القدرة التنافسية لمجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي من خلال ثلاثة مطالب. خصص الأول منها لدراسة و تحليل عدد من المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية لمجموعة بريكس سنة 2022، بينما يتناول المطلب الثاني تحليل عدد من المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية لمجموعة بريكس سنة 2022. ويتطرق المطلب الثالث لمقارنة عدد من المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية بين مجموعتي بريكس والسبع سنة 2022. وأختتم البحث بعدد من الأستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الأطار المفاهيمي لمجموعة بريكس (نشأتها وتطورها، أهدافها، والقمم التي عقدتها)

أولاً: نشأة وتطور مجموعة بريكس

تكوّنت فكرة مجموعة بريكس التي ضمت خمس دول وهي: روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة 1999 خلال إعتقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية.(عبد،2014، 73)

ظهرت تسمية بريك في نوفمبر 2001، حين عبّر(جيم أونيل) الخبير الإقتصادي للبنك الإستثماري الأمريكي كولدمان ساكس لأول مرة عن رأيه " في تقرير نشره البنك المذكور حول الإقتصاد العالمي في 20 نوفمبر 2001 بعنوان The World Needs Better Economic BRICs " بأن إقتصادات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، وعلى إقتصادات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. وقد إستخدم جيم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لأنتقال ثقل الإقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول الصناعية حتى ذلك الحين وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، واليابان، باتجاه دول العالم النامية بزعامه الصين والهند والبرازيل وروسيا. وفي دراسة أخرى له بعنوان: "الطريق نحو 2050" والصادرة سنة 2003، أسرد أونيل " بأن بوصلة التحكم في الإقتصاد العالمي تنتجه نحو دول جديدة كالبرازيل، وروسيا، والصين والهند والتي ستسحب البساط من القوى التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي."

وبعد سبع سنوات فقط إندلعت الأزمة المالية العالمية التي أكدت إفتراض جيم أونيل، حلت تغلبت بلدان "بريك" على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، وأصبح البعض يتنبأ بزعامه بريك العالمية بحلول سنة 2030. (الجعبري،2018، 19) و(المصري و علوش، 2016، 454)

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة بريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن إجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا والصين والهند على هامش الإجتاع الواحد والسنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي (بريك) B.R.I.C كاختصار باللغة الأنكليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة.(بلعربي، 2021، 106)

عقدت مجموعة بريك أول قمة لها في يوليو من عام 2008 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار، وهي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الإقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة أي قمة مجموعة (بريك) صارت تكهنات

المواقف حيالها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بالإضافة الى متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في القمم السابقة، ووضع الخطط المستقبلية لتطوير عمل المجموعة، الى جانب مناقشة ملفات الدول المقدمة لطلب العضوية في المجموعة، واتخاذ القرار بقبول عضوية أي منها في المجموعة وذلك في ضوء الشروط والمعايير المحددة. والجدول (1) يوضح القمم المنعقدة وأهم المواضيع والقضايا التي تمت مناقشتها والمواقف عليها.

الجدول(1)

القمم المنعقدة وأهم المواضيع والقضايا التي تمت مناقشتها والمواقف عليها
للمدة(2009- 2023)

القمم	تاريخ ومكان انعقاد القمة	المواضيع التي تمت مناقشتها	المواضيع التي تمت الموافقة عليها
الأولى	عقدت في 16 حزيران 2009 في يكاترينبورغ / روسيا	وضع الإقتصاد العالمي، قضايا التنمية العالمية، آفاق زيادة تعزيز التعاون داخل بريكس.	تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء حول القضايا المتعلقة بإصلاح الإدارة العالمية، زيادة حضور الاقتصادات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية.
الثانية	عقدت في 15 من نيسان 2010 برازيليا / البرازيل	القضايا المتعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي.	توقيع إتفاقية التعاون لتسهيل تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية، ودراسة طرق توسيع نطاق منح الإئتمان بين بلدان بريكس.
الثالثة	عقدت في 14 من نيسان 2011 في سانيا هاينان / الصين	جنوب أفريقيا عضواً في المجموعة، وميلاد تسمية بريكس، الحاجة الى إصلاح الحكم العالمي.	الإقتصاد والتمويل، إدانة الإرهاب، تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والإستخدام السلمي للطاقة النووية، الألتزام بالأهداف الأثمانية للألفية، والقضاء على الجوع وألقتقر.
الرابعة	عقدت في 29 من مارس 2012 في نيودلهي / الهند	شراكة بريكس من أجل الإستقرار والأمن والإزدهار.	تعيين ممثلين عن البلدان النامية لرئاسة البنك الدولي، تعيين رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراء مفتوح وشفاف وقائم على أساس الجدارة، والدعوة الى إنشاء بنك التنمية الجديد من أجل تعزيز التجارة بين بلدان بريكس، كذلك تم توقيع إتفاقية لتسهيل منح الإئتمان.
الخامسة	عقدت في 27 من مارس 2013 في ديربان / جنوب أفريقيا	بريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع.	مناقشة التنمية الشاملة والمستدامة وإصلاح مؤسسات الحكم العالمية. تعزيز الحوار في بريكس والمعروف بإسم التواصل، وزيادة التعاون مع الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
السادسة	عقدت في 15 من تموز 2014 في فورتا ليزا / البرازيل	النمو الشامل والحلول المستدامة.	إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) بهدف تخصيص الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. يبلغ رأس المال المكتتب به للبنك 50 مليار دولار، وبرأس أول مدفوع قيمته 10 مليارات دولار، يتم دفعه في أسهم متساوية من قبل الدول الخمسة حتى عام 2022. كذلك إنشاء صندوق إحتياطي يصل الى 100 مليار دولار للإحتياطيات الطارئة. بالإضافة الى إنشاء الترتيب (CRA) أيضاً

المعترف بها عالمياً، وبروح من الإحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية.

كما عملت مجموعة بريكس على إعمال نظام الأمن الجماعي من أجل الحد من التصرفات الإفرادية للولايات المتحدة الأمريكية التي لا زالت تصرفاتها تعكس نظام القطبية الأحادية، وهو ما ترفضه مجموعة بريكس، وعبرت عن ذلك في المادتين (15 و 16) من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة في جوهانسبيرك بجنوب أفريقيا. والعمل الجاد لتقوية وتنسيق مجموعة بريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية. (عبد الرحمن، 2019، 85)

2- إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها: منذ إنعقاد أول قمة لمجموعة بريكس سنة 2009 والى غاية قمة جوهانسبيرك سنة 2023، بقي إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفاً أساسياً تسعى المجموعة لتحقيقه، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة الى إصلاح شامل للأمم المتحدة، بهدف جعلها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجئة التحديات العالمية الحالية بشكل أكثر فعالية، بالإضافة الى التأكيد على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بهدف جعله أكثر فعالية وكفاءة وتمثيلاً، وحتى يتمكن من التعامل مع التحديات العالمية بشكل أكثر نجاحاً. وهذا من شأنه تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة لكي تؤدي دورها المركزي في التعامل مع التحديات والتهديدات العالمية.

3- إصلاح المؤسسات المالية الدولية: ترى مجموعة بريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز الممثلة أساساً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تعدّ إمتداداً لموازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي مقيدة بالظروف التي نشأت فيها، وبهذا المعنى، فإنها لا زالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم، وبالتالي فهي غير مناسبة للعالم الذي يشهد نهاية تلك الهيمنة، وصعود القوى الإقتصادية في آسيا وفي باقي مناطق العالم.

وإضافةً من هذه الرؤية ومنذ إنعقاد مؤتمر القمة الأولى لمجموعة بريكس سنة 2009، ظلّت عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية تتصدر جداول أعمال مؤتمرات القمة، وذلك من أجل زيادة دور القوى الإقتصادية الصاعدة في صنع القرار داخل مؤسستي (صندوق النقد والبنك الدوليين) وإيجاد بديل فعال وحقيقي لهاتين المؤسستين. (عبدالمع، 2020، 163)

وفي هذا الإطار قامت دول بريكس في القمة السادسة المنعقدة في البرازيل سنة 2014 بإنشاء مؤسستين مابتين وهما بنك التنمية الجديد (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة برأسمال قدره (50) مليار دولار للبدء به، والترتيبات الإحتياطية الطارئة (CRA) بقيمة (100) مليار دولار، بغية التغلب على المشاكل التي تواجه الأعضاء الذين يواجهون صعوبات مالية، بالإضافة الى أن جميع البلدان النامية الواقعة على أطراف المجموعة بإمكانها الإستفادة من بنك التنمية الجديد وصندوق النقد الإحتياطي لزيادة قدرتها على المساومة لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتحررها من القيود والشروط التي يفرضها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. (أم البنين، ولزهر، 2021، 739) و(ناصر، 2022، 224).

ثالثاً: قمم مجموعة بريكس

دأبت مجموعة بريكس في عقد القمم سنوياً، وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات السياسية والإقتصادية والعسكرية التي تحدث في الساحة الدولية، ومناقشتها وتنسيق

الفيديو كوفرنس بشكل إفتراضي) للإستخدام البشري - مناقشة التطورات في أفغانستان آنذاك.	المنتجات الطبية - توقيع إتفاقية تعاون بريكس بشأن كوكبة أقمار الإستشعار عن بعد.
الرابعة عشرة	مناقشة موضوع إهتمام عدد من الدول بالإنضمام الى مجموعة بريكس مثل الأرجنتين وأيران والتي تقدمت بطلبات العضوية سابقاً، كما أبدت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر إهتماماً بالإنضمام خلال القمة.
الخامسة عشرة	عقدت في 23 آب 2023 مناقشة إهتمام عدد من الدول بالإنضمام الى مجموعة بريكس جوهانسبيرك / جنوب أفريقيا

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

أم البنين، معلم، دور تكتل بريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم
السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2022، ص 109-111.

www.ar.wikipedia.org

المبحث الثاني

تحليل القدرة التنافسية لمجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي

من أجل الوقوف على قوة دول مجموعة بريكس وقدرتها التنافسية في الإقتصاد العالمي، فإنه لا بد من الركون الى عدد من المؤشرات الاقتصادية وكذلك الديموغرافية، لكي تتناول بالتحليل درجة ومدى تطور إقتصادات دول هذه المجموعة ومدى تأثيرها في الإقتصاد العالمي، بالإضافة الى قوتها التنافسية تجاه المجاميع والمنظمات الدولية الأخرى على الساحة العالمية، ولكي يكون بالإمكان تقييم دورها ومدى مساهمتها في رسم السياسات وتوجهات حركة الإقتصاد والسياسة على مستوى العالم، وذلك من خلال مدى قدرتها على التحكم في الأدوات والآليات التي من خلالها يتم توجيهه بوصلة الإقتصاد العالمي من خلال المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والسياسية المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية سواء على المستويات الإقليمية أو على المستوى الدولي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وحلف الشمال الأطلسي ومنظمة الآسيان ومجموعة السبع ومجموعة العشرين والى آخره من تلك المنظمات والتحالفات. وفي هذا المجال إرتأى الباحث مقارنة مجموعة بريكس مع مجموعة العشرين باعتبارها من التكتلات القوية والتي تضم أكبر وأقوى إقتصادات العالم وأكثرها دوراً وتقوذاً على مستوى العالم، وذلك للوقوف على قوة وتقوذاً مجموعة بريكس وقدرتها التنافسية في الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول

تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية لمجموعة بريكس سنة 2022

من خلال الجدول (2) يتم تناول عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية لمجموعة بريكس لسنة 2022 وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات حول هذه المؤشرات

توفير الدعم المتبادل لأعضاء بريكس أثناء الأزمات المحتملة في ميزان مدفوعاتهم.		
الموافقة على الإتفاقات التأسيسية لبنك التعمير والإسكان، بالإضافة الى الموافقة على إستراتيجية الشراكة الإقتصادية للبريكس، وهي خارطة طريق لتنوع التجارة والإستثمار بين البلدان الأعضاء. وكذلك التوقيع على إتفاقيات للتعاون الثقافي بين بنوك التنمية في دول بريكس وبنك التنمية الوطني.	عقدت بتاريخ 9 توموز 2015 في أوفا / روسيا	شراكة بريكس قوة دافعة للتنمية العالمية.
المسؤولية المالية والإجتماعية وإضفاء الطابع المؤسسي على البنك الوطني للتنمية، وجذب الإستثمارات ومكافحة الإرهاب، بالإضافة الى النمو الإقتصادي.	عقدت في 15 تشرين الأول 2016 في جزيرة غوا/ الهند	بناء حلول شاملة وجماعية.
توقيع خطة عمل لتشجيع التعاون في مجال الإبتكار (خطة عمل BRICS للتعاون في مجال الإبتكار 2017 الى 2020) وكذلك إنشاء شبكة أبحاث بريكس لعرض العمل، توقيع خطة عمل بريكس بشأن التعاون الإقتصادي والتجاري، وإستراتيجية بريكس للتعاون الجمركي ومذكرة التفاهم بين بنك التنمية الجديد (NDB) ومجلس أعمال بريكس.	عقدت في 3 أيلول 2017 في شيبان / الصين.	بريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.
التوقيع على إتفاق بشأن إنشاء المكتب الإقليمي للأمريكتين لبنك التنمية الجديد والذي سيكون مقره في ساو باولو. كذلك توقيع مذكرة حول شراكة الطيران الإقليمية. وانشاء شبكة بريكس للإبتكار (IBRICS).	عقدت في 27 توموز 2018 في جوهانسبيرك / جنوب أفريقيا	بريكس: تعاون من أجل النمو الشامل والإزدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة.
تعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف. والتعاون الاقتصادي والمالي، والأوضاع الإقليمية. وكذلك الموافقة على التعاون بين بريكس.	عقدت في 14 تشرين الثاني في 2019 برازيليا / البرازيل	بريكس: النمو الاقتصادي المستقبل مبتكر.
- تعزيز التعاون في مكافحة الوباء. - النظر في مستقبل تنمية بريكس. - تعزيز انتعاش وتمو الإقتصاد العالمي. - دور بنك التنمية الوطني في توفير الموارد المالية لتقليل الحسائر البشرية والإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. - إستعادة النمو الإقتصادي في دول بريكس، بتخصيص 10 مليارات دولار لقروض الطوارئ لدول الأعضاء.	عقدت فيه 17 تشرين الثاني في 2020 موسكو / روسيا وتتم عقاد القمة عن طريق الفيديو كوفرنس بشكل إفتراضي)	شراكة بريكس من أجل الإستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر.
- تعزيز التعاون بين دول بريكس في إطار الركائز الثلاث (السياسية والأمنية والإقتصادية والمالية والتبادلات الثقافية والشعبية)	عقدت في 9 أيلول 2021 في نيودلهي / الهند (وتم عقاد القمة عن طريق	- التعاون بين دول بريكس من أجل الإستمرارية والتوحيد والتوافق. - مناقشة مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تنظيم

ومن حيث معدل النمو السكاني، فإن جنوب أفريقيا سجلت أعلى معدل نمو للسكان بين دول المجموعة ونسبة (0.8%)، لتأتي بعدها الهند بجوالي (0.7%)، ثم البرازيل بالمرتبة الثالثة مسجلة نسبة نمو (0.5%)، بعدها تأتي روسيا وبمعدل نمو سكاني بلغ (0.1%)، وأخيراً تأتي الصين بالمرتبة الأخيرة، حيث لم تسجل أي معدل نمو للسكان في تلك السنة، أي أن معدل نموها السكاني كان (0.0%)، ومن ثم فقد بلغ متوسط معدل نمو السكان لمجموعة بريكس في تلك السنة (0.4%)، عليه يمكن القول بأنه وعلى الرغم من ضخامة عدد سكان المجموعة، إلا أن هذا المعدل المنخفض لنموها السكاني مقارنةً بباقي دول العالم، قد يؤثر على قوتها البشرية في المستقبل، وعلى قدرتها التنافسية تجاه التكتلات والمنظمات العالمية الأخرى المنافسة لها. باعتبار أن العامل الديموغرافي والمتمثل بالقوة البشرية والتي تنبثق منها القوة العاملة، بحيث كلما ارتفع عدد السكان كلما إزداد حجم القوى العاملة وبالتالي إنخفاض مستوى الأجور والذي يترتب عليه إنخفاض كلف الإنتاج مما يؤدي الى ارتفاع نسب الأرباح، وخلق بيئة مناسبة لتوسيع الإستثمارات، بحيث تكون البيئة جاذبة للإستثمار الأجنبي، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن زيادة حجم السكان يؤثر على حجم السوق، ويزيد حجم الطلب والذي ترتب عليه زيادة الإستثمارات لتلبينه، بالإضافة الى تأثيره الإيجابي على حجم القوات المسلحة، وبما يؤثر على ميزان القوى في العلاقات الدولية.

وعلى مستوى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فإن إجمالي حجم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس بلغ (25945606.4) مليون دولار سنة 2022، حيث بلغ حصة الصين لوحدها من هذا المبلغ (17963171.5) مليون دولار بالمركز الأول والتي تشكل (69.2%) من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بريكس، لتأتي الهند بالمرتبة الثانية وبمجموع ناتج محلي إجمالي بلغ (3416645.8) مليون دولار، والذي يشكل (13.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس، ثم روسيا بالمرتبة الثالثة وواقع (2240422.4) مليون دولار، والذي يشكل (8.6%) من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس، بعدها البرازيل وبمبلغ (1920095.8) مليون دولار، والذي يشكل (7.4%) من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس، لتأتي جنوب أفريقيا بالمرتبة الخامسة والأخيرة وبمبلغ (405270.9) مليون دولار، والذي يشكل (1.6%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس وكما هو واضح في الجدول (3).

وعلى مستوى مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، فقد سجلت الهند أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي في سنة (2022) وواقع (7.2%)، لتأتي الصين بعدها بمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي وواقع (3%)، ثم البرازيل وبمعدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ (2.9%)، بعدها تأتي جنوب أفريقيا بالمركز الرابع من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وواقع (1.9%)، وأخيراً تأتي روسيا حيث سجلت معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة وواقع (2.1%)، أما على مستوى المجموعة ككل فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.6%) في سنة 2022. ويعتد هذا المعدل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً مقارنةً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تلك السنة، والذي بلغ (3.1%).

ولكي يكون لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي معنى ودلالة بالمفهوم الإقتصادي والمعيشي للمواطن، فإنه لا بد من تناول مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ من الجدول (2) أن روسيا تأتي بالمرتبة الأولى من حيث هذا المؤشر. حيث بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 (15270.7) دولار، لتأتي الصين بالمركز الثاني وواقع (12720) دولار، أما البرازيل فقد سجلت (8917) دولار، وتأتي بالمرتبة الرابعة جنوب أفريقيا وبمبلغ (6766) دولار، وأخيراً تأتي الهند وبمبلغ (2410) دولار للفرد. أما على مستوى مجموعة بريكس فقد بلغ معدل نصيب

عند كتابة هذا البحث. حيث يتبين من هذا الجدول والنسبة لمؤشر عدد سكان المجموعة بأن إجمالي عدد سكانها بلغ (3248792) ألف نسمة سنة 2022، حيث تأتي الهند بالمركز الأول وبعدد سكان بلغ (141773) ألف نسمة، والذي يشكل (43.6%) من إجمالي عدد سكان مجموعة بريكس، ثم تأتي الصين بالمرتبة الثانية وبعدد سكان بلغ (1412175) ألف نسمة، والذي يشكل نسبة (43.5%) من إجمالي عدد سكان مجموعة بريكس، ثم البرازيل بالمرتبة الثالثة وبعدد سكان بلغ (215313) ألف نسمة، والذي يشكل (6.6%) من إجمالي عدد سكان مجموعة بريكس، وتأتي روسيا بالمركز الرابع وبعدد سكان بلغ (144237) ألف نسمة، والذي يشكل (4.4%) من مجمل عدد سكان مجموعة بريكس، لتحتل جنوب أفريقيا المرتبة الخامسة والأخيرة وبعدد سكان بلغ (59 894) ألف نسمة، والذي يشكل (1.9%) من إجمالي عدد سكان مجموعة بريكس وكما هو واضح في الجدول (3).

الجدول(2)

عدد من المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية لمجموعة بريكس سنة 2022

المؤشر	الصين	الهند	روسيا	البرازيل	ج. أفريقيا	إجمالي بريكس	العالم
عدد السكان (ألف نسمة)	1412175	1417173	144237	215313	59894	3248792	7950000
معدل نمو السكان (%)	0.0	0.7	0.1	0.5	0.8	0.4	0.8
GDP (مليون دولار)	17963171.5	3416645.8	2240422.4	1920095.8	405270.9	25945606.4	100880000.0
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.0	7.2	-2.1	2.9	1.9	2.6	3.1
نصيب الفرد من GDP بالدولار	12720.2	2410.9	15270.7	8917.7	6766.5	9217.2	12687.7
معدل البطالة (%)	5.0	4.8	3.9	9.2	28.8	10.3	5.3
معدل التضخم (%)	2.0	6.7	6.7	9.3	7.0	6.3	8.0
NFDII (بالمليون دولار)	180166.88	49940.26	40043.5	91502.1	9194.81	290760.55	174000000.0
EXPORT / GDP (%)	20.7	22.8	28.2	20	33.5	25.0	31.1
IMPORT / GDP (%)	17.5	26.4	15.6	19.3	31.5	22.1	30.5
TFR (مليون دولار)	3306839.41	567298.15	581709.96	324673.45	60553.11	4841074.08	11981000
TRF / GDP (%)	18.4	16.6	26.0	16.9	14.9	18.6	11.9
نسبة عدد المستخدمين للإنترنت (%)	76	46	90	81	72	73	66.0
الحكومة الى GDP (%)	81.6	55.5	20.9	81.5	71.0	62.1	238.0

المصدر:الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

www.data.albankaldawli.org, www.imf.org, www.debtclock.org

متوسط نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة بريكس مجتمعة (1.6%) في سنة 2022، وهي نسبة قريبة جداً من متوسط قيمة نفس المؤشر على مستوى العالم والبالغة (1.7%) لنفس السنة.

وفيما يتعلق بمؤشر مساهمة دول مجموعة بريكس في التجارة العالمية فإنه لابد من تناول نسبة مساهمة كل من الصادرات والإستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجموعة. حيث يلاحظ من الجدول (2) نفسه بأن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين (33.5%) كحد أعلى في جنوب أفريقيا و(20%) كحد أدنى في البرازيل، لتأتي روسيا بعد جنوب أفريقيا بنسبة (28.2%)، تليها الهند بنسبة (22.8%)، ثم الصين بنسبة (20.7%). وبلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة بريكس مجتمعة (25%) لسنة 2022، مقارنة بنسبة (31.1%) على مستوى العالم. أي أن هذه النسبة تقل عن معدل نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بحوالي (6.1%).

أما على مستوى مؤشر نسبة الإستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، فإن جنوب أفريقيا تسجل أعلى نسبة من بين دول مجموعة بريكس والبالغة (31.5%)، تأتي بعدها الهند بنسبة (26.4%)، ثم البرازيل بنسبة (19.3%)، ثم الصين وروسيا بنسبة (17.5% و 15.6%) لكل منها على التوالي، بحيث بلغت (22.1%) على مستوى دول مجموعة بريكس، وهي أقل من معدل الإستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم والبالغة (30.5%) لنفس السنة.

والمؤشر الآخر من المؤشرات الاقتصادية المهمة لقياس القوة الإقتصادية لأية دولة أو مجموعة هو حجم الإحتياطي الأجنبي بما فيها الذهب، حيث يتبين من الجدول (2) نفسه بأن الصين تأتي بالمرتبة الأولى من بين دول مجموعة بريكس بإحتياطي بلغ (3306 839.41) مليون دولار و بنسبة مساهمة (68.3%) من إجمالي الإحتياطي الأجنبي لمجموعة بريكس، تأتي بعدها روسيا بالمركز الثاني حيث بلغ حجم الإحتياطي الأجنبي بما فيها الذهب (581709.96) دولار، وبنسبة مساهمة (11.7%) من إجمالي الإحتياطي الأجنبي لمجموعة بريكس، ثم الهند بالمرتبة الثالثة بحوالي (56729815) مليون دولار، وبنسبة مساهمة بلغت (12%) من إجمالي الإحتياطي الأجنبي لمجموعة بريكس، وتأتي البرازيل بالمركز ما قبل الأخير وبحوالي (324673.45) مليون دولار، وبنسبة مساهمة (6.7%) من إجمالي الإحتياطي الأجنبي لمجموعة بريكس، وتأتي جنوب أفريقيا بالمرتبة الأخيرة وبحوالي (60553.11) مليون دولار، وبنسبة مساهمة بلغت (1.3%) من إجمالي الإحتياطي الأجنبي لمجموعة بريكس. وبذلك فقد بلغ إجمالي حجم الإحتياطي الأجنبي بما فيها الذهب لدول مجموعة بريكس في سنة 2002 حوالي (4841074.08) مليون دولار مقارنة ب (11981000.0) مليون دولار حجم الإحتياطي العالمي في نفس السنة.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الإحتياطيات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس درجة قوة الإقتصاد المحلي واستقراره، ومدى قدرته على إمتصاص الصدمات الخارجية، بالإضافة الى تنوع و توازن هيكله الإنتاجي ومدى حاجته الى وجود إحتياطيات كبيرة لدعم الإنتاج المحلي، كما يبين درجة إعتدال القطاع العام في تمويل نفقاته على الإحتياطيات الأجنبية (أحمد 2019، 130) حيث يتبين من الجدول نفسه بأن روسيا تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال، حيث بلغت نسبة الإحتياطيات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي (26%)، لتأتي بعدها الصين بالمرتبة الثانية وبنسبة (18.4%)، ثم البرازيل وبنسبة (16.9%) والهند بعدها وبفارق ضئيل وبنسبة (16.6%)، وأخيراً تأتي جنوب أفريقيا وبنسبة (14.9%)، أما على مستوى مجموعة بريكس فقد بلغت هذه النسبة (18.6%)، وهي نسبة جيدة مقارنةً بالمتوسط العالمي لها والبالغة (11.9%)

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (9217.2) دولار سنة 2022. ومقارنة هذا المعدل مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، يلاحظ بأنه أقل من المعدل العالمي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم من الناتج المحلي الإجمالي (12687.7) دولار، وذلك يرجع الى ضخامة عدد سكان مجموعة بريكس، والذي يؤثر على قيمة هذا المؤشر.

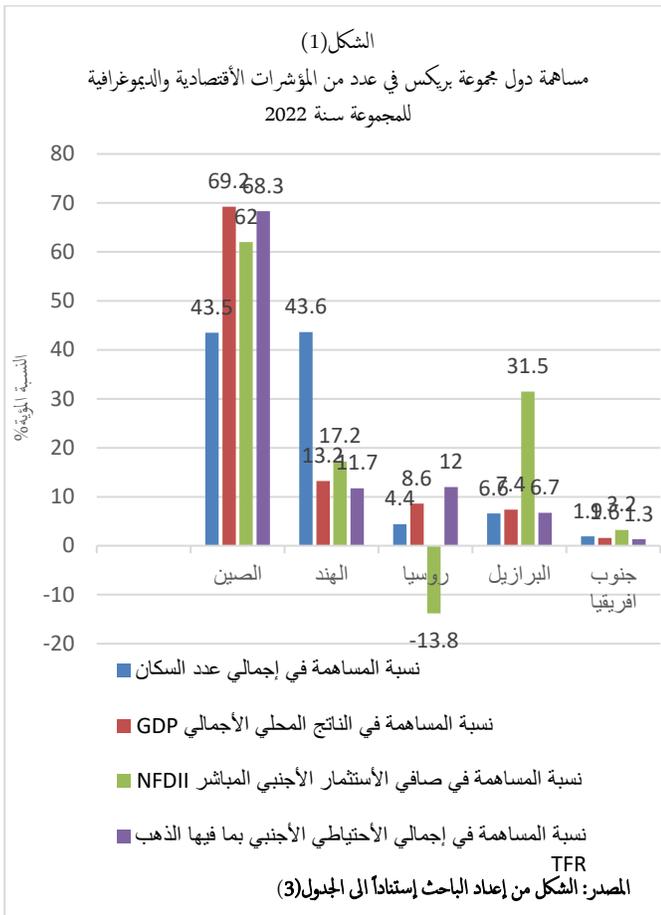
وفيما يتعلق بمؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجموعة، يلاحظ بأن الهند سجلت أعلى معدل نمو والبالغ (6.5%)، تأتي بعدها الصين بحوالي (3.0%)، ثم البرازيل وبمعدل نمو (2.4%)، بعدها روسيا بمعدل نمو (2.2%)، وتأتي جنوب أفريقيا بالمركز الأخير وبمعدل نمو (1.1%). حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة بريكس (2.2%) في نفس السنة، وهو معدل قريب جداً من معدل النمو على مستوى العالم والبالغ (2.3%).

أما فيما يتعلق بمؤشر البطالة في مجموعة بريكس، يلاحظ بأنه يتراوح بين (28.8%) كحد أعلى في جنوب أفريقيا و(3.9%) كحد أدنى في روسيا، بينما سجلت كل من الهند والصين والبرازيل معدلات بطالة بنسب (4.8% و 5% و 9.2%) لكل منها على التوالي سنة 2022، حيث بلغ متوسط معدل البطالة لمجموعة بريكس (10.3%)، و الذي يعد مرتفعاً مقارنةً بمتوسط معدل البطالة على مستوى العالم والبالغ (5.3%) في نفس السنة. ولعل السبب في ذلك يرجع الى إرتفاع هذا المعدل في جنوب أفريقيا والتي سجلت معدل مرتفع جداً من البطالة وكما أسلفنا.

أما بخصوص مؤشر معدل التضخم السنوي، فيلاحظ من نفس الجدول (2) بأنه يتراوح بين (2%) كحد أدنى في الصين و(9.3%) كحد أعلى في البرازيل، حيث سجلت كل من الهند وروسيا معدل تضخم بلغ (6.7%) لكل منها، بينما سجلت جنوب أفريقيا (7%) في نفس السنة، ليبلغ متوسط معدل التضخم في مجموعة بريكس في سنة 2022 (6.3%) والذي يعد أقل من متوسط معدل التضخم على مستوى العالم في نفس السنة والبالغ (8%).

وعلى مستوى مؤشر صافي الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعدّ من المؤشرات الإقتصادية المهمة، فإنه يلاحظ بأن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (180166.88) مليون دولار كحد أعلى في الصين وبنسبة (62%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة بريكس، و (40043.5-) مليون دولار بالسالب في روسيا كحد أدنى في سنة 2022 والذي يشكل (13.8%-) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجموعة بريكس، وذلك بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط 2022 والذي ترتبت عليه هجرة الإستثمارات الأجنبية من روسيا والبحث عن أماكن أكثر أمناً، مما أثر سلباً على قيمة هذا المؤشر. بينما سجلت البرازيل (91502.1) مليون دولار، وبنسبة مساهمة (31.5%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة بريكس، بعدها تأتي الهند لتسجل (49940.26) مليون دولار و بنسبة (17.2%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة بريكس، أما جنوب أفريقيا فقد سجلت (9194.81) مليون دولار فقط وبنسبة مساهمة (3.2%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة بريكس في نفس السنة، بحيث بلغ حجم صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة بريكس (290 760.55) مليون دولار سنة 2022 مقارنة ب (1740000.0) مليون دولار على مستوى العالم في نفس السنة.

وعلى الرغم من إرتفاع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين، فإنه يلاحظ بأن صافي الإستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي الصيني بلغ (1%) فقط، بينما بلغت قيمة هذا المؤشر في روسيا (-1.8%)، و سجلت كل من الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل (1.5% و 2.3% و 4.8%) لكل منها على التوالي في نفس السنة. وبلغ



المطلب الثاني

تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية لمجموعة السبع سنة 2022

من ملاحظة الجدول (4) والذي يبيّن القدرة والقوة التنافسية لمجموعة السبع في الاقتصاد العالمي، يتبين بأن عدد سكان مجموعة السبع بلغ (775023.8) ألف نسمة سنة 2022، مقارنةً بإجمالي عدد سكان العالم والبالغ (7950000) ألف نسمة. والذي توزع بين دول المجموعة، بحيث بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية (333288) ألف نسمة بالمركز الأول والذي يشكل (43%) من إجمالي عدد سكان مجموعة السبع، لتأتي اليابان بالمركز الثاني وبعدها عدد سكان بلغ (125125) ألف نسمة، والذي يشكل (16.2%) من إجمالي عدد سكان المجموعة، بعدها تأتي ألمانيا بالمركز الثالث وبعدها عدد سكان بلغ (83797.8) ألف نسمة، والذي يشكل (10.8%) من إجمالي عدد سكان المجموعة، ثم فرنسا وبعدها عدد سكان بلغ (67971.3) ألف نسمة، والذي يشكل (8.8%) من إجمالي عدد سكان المجموعة، وتأتي المملكة المتحدة بإجمالي عدد سكان بلغ (66971.3) ألف نسمة، والذي يشكل (8.6%) من إجمالي عدد سكان المجموعة، بينما تأتي إيطاليا بالمركز ما قبل الأخير بعدد سكان بلغ (58940.4) ألف نسمة، والذي يشكل (7.6%) من إجمالي عدد سكان المجموعة، وأخيراً تأتي كندا بعدد سكان بلغ (38930) ألف نسمة، وبنسبة (5%) من إجمالي عدد سكان المجموعة.

وعلى مستوى مؤشر نمو السكان فإنه يلاحظ من الجدول (4) نفسه، بأن كندا حققت أعلى معدل نمو للسكان من بين دول المجموعة وبنسبة (1.8%)، لتأتي بعدها ألمانيا ومعدل نمو سكاني بلغ (0.7%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل نمو سكاني

لنفس السنة. وكذلك فإنها تتجاوز أيضاً المعيار الدولي الموضوع من قبل صندوق النقد الدولي والذي حدّد هذه النسبة بين (9% - 12%). (داغر، 2018، 14) ومن المؤشرات الأخرى والتي تستخدم لقياس تطور الحكومة واستخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل المواطنين في أية دولة، وبالتالي قياس التطور الاقتصادي لها، هي نسبة عدد المستخدمين للإنترنت من إجمالي عدد السكان. حيث يتبين من الجدول (2) نفسه، بأن هذه النسبة تتراوح بين (90%) كحد أعلى في روسيا، و(46%) كحد أدنى في الهند، بينما بلغت هذه النسبة (81%) في البرازيل، و(76%) في الصين، و(72%) في جنوب أفريقيا. بحيث بلغ متوسط نسبة عدد المستخدمين للإنترنت في دول مجموعة بريكس (73%) وهي أعلى من متوسط نفس النسبة للمستخدمين للإنترنت على مستوى العالم والبالغة (66%)، مما يؤشر تطور دول هذه المجموعة وفق هذا المؤشر المهم.

وأخيراً يمكن الإشارة إلى مؤشر آخر من المؤشرات المهمة، وهو نسبة دين الحكومات (الدين العام) إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يبيّن درجة قوة مالية الحكومة ومدى قدرتها على مواجهة الأزمات، وكذلك قدرة الاقتصاد على خدمة الدين العام والوفاء بالتزاماته، أو مدى ثقل عبء الدين العام على الاقتصاد. (الوصول، 2016، 81) حيث يتبين من الجدول (2) نفسه، بأن نسبة دين الحكومات إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة بريكس تتراوح بين (81.6%) كحد أعلى في الصين، و(20.9%) كحد أدنى في روسيا، بينما بلغت هذه النسبة (81.5%) في البرازيل، و(71%) في جنوب أفريقيا، ثم (55.5%) في الهند. بحيث بلغ متوسط نسبة دين الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة بريكس مجتمعة (62.1%)، وهي أقل بكثير من متوسط نفس المؤشر على مستوى العالم والبالغ (238%)، مما يؤشر سلامة الموقف المالي وقدرة دول مجموعة بريكس في مواجهة الأزمات بشكل كبير. خصوصاً إذا ما علمنا بأن أدبيات سياسة الدين العام لم تصل بعد إلى تحديد عتبة الأستدامة أو مستوى إستقرار الدين العام في الأمد البعيد بشكل واضح. (للمزيد حول هذا الموضوع راجع): (أحمد 2018، 96)

الجدول (3)

مساهمة دول مجموعة بريكس في المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية للمجموعة ككل سنة 2022

المساهمة	نسبة المساهمة في إجمالي عدد السكان	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة المساهمة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر NFDI	نسبة المساهمة في إجمالي الاحتياطي الأجنبي بما فيها الذهب TFR
الصين	43.5	69.2	62	68.3
الهند	43.6	13.2	17.2	11.7
روسيا	4.4	8.6	13.8	12
البرازيل	6.7	6.4	31.5	6.7
جنوب أفريقيا	1.9	1.6	3.2	1.3
إجمالي بريكس	100	100	100	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى الجدول (2)

بحوالي (4.1%)، ثم فرنسا ومعدل نمو (2.1%)، بعدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بمعدل نمو (1.6%) لكل منها، وتأتي اليابان بالمركز ما قبل الأخير ومعدل نمو (1.5%)، ثم ألمانيا بالمركز الأخير ومعدل نمو (1.1%)، بحيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة السبع (2.3%) في نفس السنة وهو نفس معدل النمو على مستوى العالم تقريباً والبالغ (2.3%) أيضاً.

أما بالنسبة لمؤشر معدل البطالة فإنه يتراوح بين (8.1%) كحد أعلى في إيطاليا و(2.6%) كحد أدنى في اليابان، ثم تأتي ألمانيا بنسبة (3.0%)، بعدها المملكة المتحدة مسجلة (3.6%)، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعدها بنسبة (3.7%)، أما كندا فإنها سجلت (5.2%)، لتأتي فرنسا ومعدل (7.4%)، أما على مستوى مجموعة السبع فقد بلغ معدل البطالة (4.8%) والذي هو أقل من نفس المعدل على مستوى العالم في نفس سنة 2022 والبالغ (5.3%).

وفيما يتعلق بمؤشر معدلات التضخم في دول مجموعة السبع، فيتبين من الجدول (4) نفسه بأن أعلى معدل للتضخم سجل في إيطاليا أيضاً والبالغ (8.2%)، أما أدناه فقد سجل في اليابان أيضاً "كما هو بالنسبة لمعدل البطالة" والبالغ (2.5%)، أما بقية بلدان المجموعة، فإن معدلات التضخم تتراوح بين هاتين النسبتين، بحيث سجلت فرنسا (5.2%)، ثم كندا ومعدل (6.8%) وألمانيا بمعدل تضخم بلغ (6.9%)، لتأتي المملكة المتحدة مسجلة (7.9%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ معدل التضخم فيها (8%)، بحيث أن معدل التضخم في مجموعة السبع بلغ (6.5%)، والذي يعد أقل من معدل التضخم على مستوى العالم في نفس سنة 2022 والبالغ (8%).

أما بالنسبة لمؤشر صافي الإستثمار الأجنبي المباشر فإنه بلغ (717460.5) مليون دولار لدول مجموعة السبع في سنة 2022، حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الأولى من بين دول المجموعة وبمبلغ (388078) مليون دولار والذي يشكل (54.1%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعة ككل، ثم فرنسا بالمرتبة الثانية وبمبلغ (105425) مليون دولار والذي يشكل (14.7%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعة، بعدها تأتي كندا وبمبلغ (53705.2) مليون دولار والذي يشكل (7.5%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعة ككل، وتأتي كل من اليابان وألمانيا بمبلغ (47522.4 و 47374.9) مليون دولار والذي يشكل (6.6%) لكل منها على التوالي من مجموع صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعة، بعدها تأتي المملكة المتحدة وبمبلغ (44126.9) مليون دولار وبنسبة (6.1%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعة ككل، وتأتي إيطاليا بالمركز الأخير بمبلغ (31228.1) مليون دولار وبنسبة (4.4%) من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعة ككل.

من حيث مؤشر نسبة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي، فإن فرنسا تحتل المركز الأول من بين دول المجموعة وبنسبة (3.8%)، لتأتي بعدها كندا وبنسبة (2.5%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا وبنسبة (1.5%) لكل منها، بعدها تأتي كل من المملكة المتحدة وألمانيا واليابان بحوالي (1.4% و 1.2% و 1.1%) لكل منها على التوالي. حيث بلغ متوسط نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة السبع (1.9%)، والذي يعد أعلى من متوسط نسبة نفس المؤشر على مستوى العالم والبالغ (1.7%).

وبالنسبة لمؤشر التجارة الخارجية في دول مجموعة السبع، فإنه يتبين من الجدول (4) نفسه ومن خلال كل من الصادرات والإستيرادات بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، فمن حيث مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ بأن ألمانيا تصدر دول المجموعة بنسبة (50.9%)، لتأتي بعدها إيطاليا وبنسبة (36.6%)، ثم فرنسا وبنسبة (34.7%)، وكندا بنسبة (33.8%)، ثم المملكة المتحدة بنسبة (33.3%).

بلغ (0.4%)، تأتي بعدها فرنسا مسجلة معدل نمو سكاني بلغ (0.3%)، أما الدول الثلاثة المتبقية في المجموعة فإنها سجلت معدلات نمو سنوي للسكان بالسالب، حيث سجلت المملكة المتحدة (-0.1%)، بعدها إيطاليا بمعدل نموسكاني بلغ (-0.3%)، وأخيراً اليابان والتي سجلت معدل نمو سكاني بلغ (-0.4%)، بحيث بلغ معدل نمو السكان لدول مجموعة السبع في سنة 2022 (0.3%)، و يعدّ هذا المعدل من النمو السكاني منخفض جداً والذي يؤثر على السكان النشيطين إقتصادياً مستقبلاً وبالتالي فإنه يساهم في انخفاض حجم العمالة المطلوبة لإدارة عملة الإقتصاد، ويرفع من نسبة المسنين والتي تحتاج الى رعاية خاصة، وتشكل ضغطاً على إقتصاد تلك الدول، وفي نفس الوقت يؤثر على حجم السوق وقدرة تلك دول على المنافسة في شتى المجالات الأخرى، بإعتبار أن العنصر البشري (رأس المال البشري) يعدّ مصدر القوة في شتى المجالات العسكرية والإقتصادية.

وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعدّ أحد أهم المؤشرات الإقتصادية والذي يعبر عن قوة إقتصاد أي بلد أو أية مجموعة، فإنه يلاحظ من الجدولين (4 و 5) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع قد بلغ (43810184.76) مليون دولار سنة 2022، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي بالمركز الأول من بين دول المجموعة وواقع (25439700) مليون دولار، والذي يشكل (58.1%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، لتأتي اليابان بعدها وبمبلغ (4232173.92) مليون دولار والذي يشكل (9.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، تأتي بعدها ألمانيا وبمجم (4082469.49) مليون دولار، مما يشكل (9.3%) من إجمالي حجم الناتج المحلي لدول المجموعة، وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في نفس السنة (3089072.72) مليون دولار وبنسبة (7%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، أما فرنسا فقد سجلت (2779092.24) مليون دولار وبنسبة (6.3%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، وتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة كندا بمبلغ (2137939.22) مليون دولار وبنسبة (4.9%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة. وأخيراً تأتي إيطاليا بالمركز الأخير وبمبلغ (2049737.17) مليون دولار والذي يشكل (4.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة.

وفيما يتعلق بمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يلاحظ بأنه يتراوح بين (4.3%) كحد أعلى في المملكة المتحدة و(1%) كحد أدنى في اليابان، تأتي بعد المملكة المتحدة إيطاليا بمعدل نمو (3.7%)، ثم كندا بمعدل نمو (3.4%)، وفرنسا بمعدل (2.5%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل (1.9%)، وأخيراً ألمانيا بمعدل (1.8%)، ليبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع (2.7%)، والذي يعدّ أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم والبالغ (3.1%).

أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة السبع، والذي يعبر عن مستوى المعيشة ورفاهية المواطن، فإنه يلاحظ بأنه يتراوح بين (76329.6) دولار كحد أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية و(33823.6) دولار كحد أدنى في اليابان، وتأتي كندا بعد الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ (54917.7) دولار، ثم ألمانيا وبمبلغ (48418.0) دولار، تليها المملكة المتحدة بمبلغ (45125.3) دولار، ثم فرنسا بمبلغ (40886.3) دولار، ثم إيطاليا بحوالي (34776.4) دولار. حيث بلغ معدل نصيب الفرد في دول مجموعة السبع ككل (47753.84) دولار سنة 2022 والذي يعدّ أعلى من معدل نصيب الفرد على مستوى العالم والبالغ (12687.7) دولاراً.

أما فيما يتعلق بمؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجموعة، يلاحظ بأن المملكة المتحدة سجلت أعلى معدل نمو والبالغ (4.4%)، تأتي بعدها إيطاليا

الجدول (5)

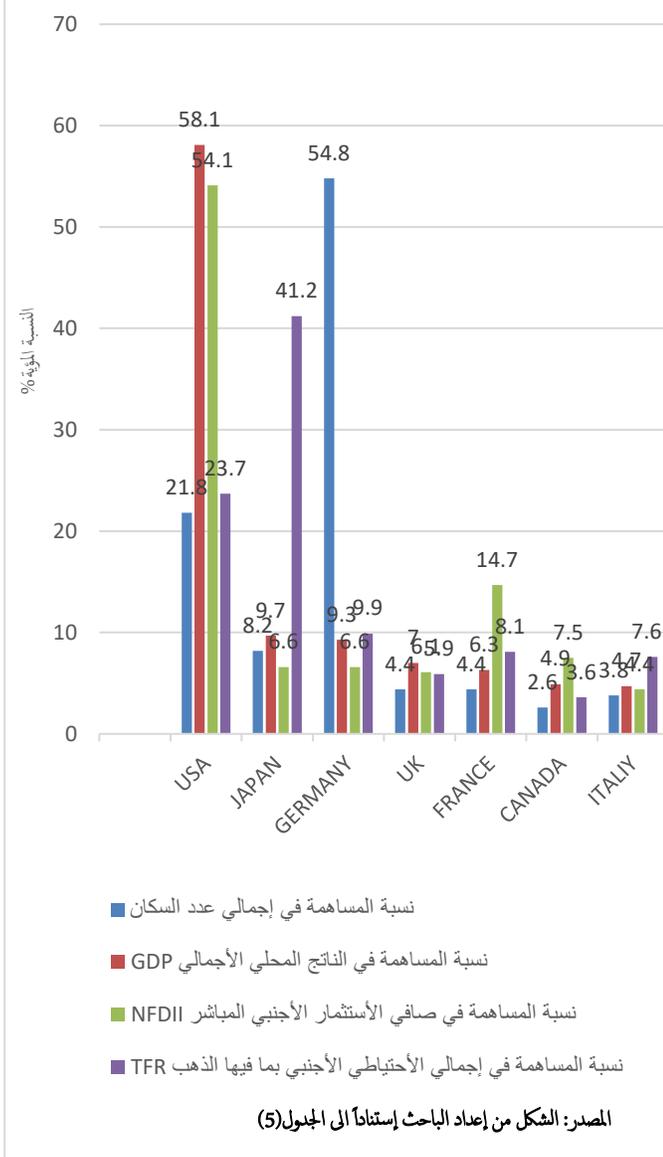
مساهمة دول مجموعة بريكس في عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية للمجموعة ككل سنة 2022

نسبة المساهمة في إجمالي الإحتياطي الأجنبي بما فيها الذهب TFR	نسبة المساهمة في صافي الإستثمار الأجنبي المباشر NFDII	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة المساهمة في إجمالي عدد السكان	نسب المساهمة الدولة
23.7	54.1	58.1	43.0	الولايات المتحدة الأمريكية
41.2	6.6	9.7	16.2	اليابان
9.9	6.6	9.3	10.8	ألمانيا
5.9	6.1	7	8.6	المملكة المتحدة
8.1	14.7	6.3	8.8	فرنسا
3.6	7.5	4.9	5.0	كندا
7.6	4.4	4.7	7.6	إيطاليا
100	100	100	100	إجمالي مجموعة السبع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى الجدول (4)

الشكل (2)

مساهمة دول مجموعة السبع في عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية للمجموعة ككل سنة 2022



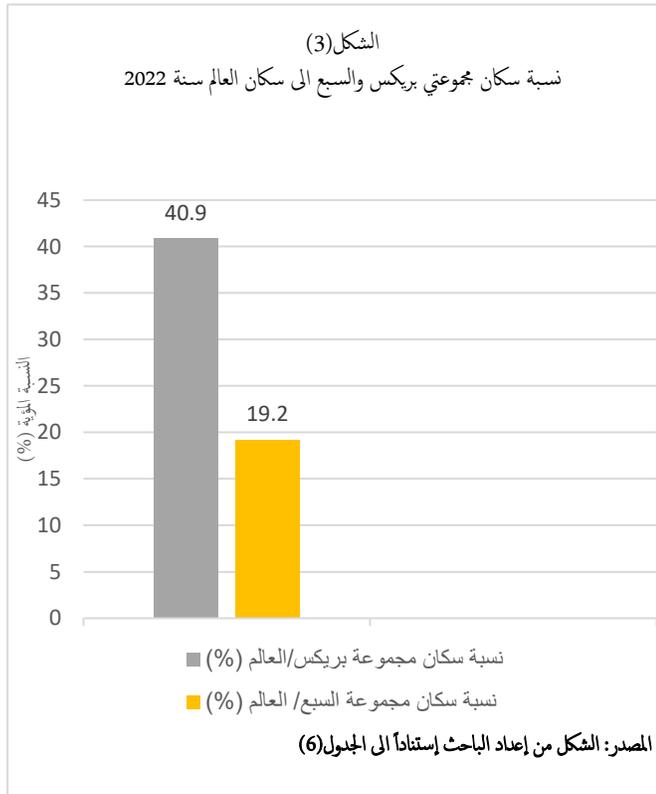
المطلب الثالث

مقارنة عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية بين مجموعتي بريكس والسبع سنة 2022

من أجل الوقوف على القدرة التنافسية لمجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي فإنه لا بد من اللجوء الى عملية مقارنة بين هذه المجموعة والمجموع والتكتلات الإقتصادية المشابهة لها، ولأجل ذلك فقد تم إختيار مجموعة السبع باعتبارها تتضمن سبع دول كبيرة التأثير والثقل في الإقتصاد العالمي، ومن خلال مقارنة عدد من المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية التي تم التطرق إليها في الفقرات السابقة بين هاتين المجموعتين يتم الوقوف

حيث أنه على مستوى مؤشر عدد السكان فإن سكان مجموعة بريكس يشكل نسبة (40.9%) مجموع سكان العالم، بينما يشكل سكان مجموعة السبع نسبة (19.2%) فقط من سكان العالم، ومن هنا يلاحظ التفوق الواضح لمجموعة بريكس من حيث عدد السكان على مجموعة السبع والذي ينعكس أثره على مجمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية على مستوى العالم.

وبالنسبة لمؤشر معدل نمو السكان للمجموعتين ومقارنته بمعدل نمو سكان العالم، فإنه يلاحظ بأن معدل نمو سكان مجموعة بريكس بلغ (0.4%) مقارنة بمعدل نمو سكان مجموعة السبع والبالغ (0.3%) في نفس السنة، وعلى مستوى العالم فقد بلغ معدل نمو السكان (0.8%). وهنا يلاحظ أن مجموعة بريكس تتفوق على مجموعة السبع من حيث النمو السكاني أيضاً، وإذا ما إستمر هذا المعدل فإن تفوق مجموعة بريكس سيستمر مستقبلاً وتبقى هذه المجموعة مهيمنة على بقية المجاميع الاقتصادية من حيث هذا المؤشر المهم.



أما بخصوص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس يشكل نسبة (25.7%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، والتي هي أقل من نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والبالغة (43.4%)، ومن خلال هذا المؤشر فإنه يتبين بوضوح أن مجموعة السبع تتفوق على مجموعة بريكس وفق هذا المؤشر، حيث أن إنتاجها يشكل نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي، لذلك فإن بإمكانها التأثير على حركة الاقتصاد العالمي، وتوجيهها بما تخدم مصالحها.

على القدرة التنافسية لكل مجموعة من المجموعتين في الاقتصاد العالمي ودورها في رسم ملامح الاقتصاد العالمي في المستقبل. فمن خلال الجدول (6) والذي يتضمن جميع المؤشرات التي تم تناولها في الجدولين (2 و 4)، يتبين ما يأتي:

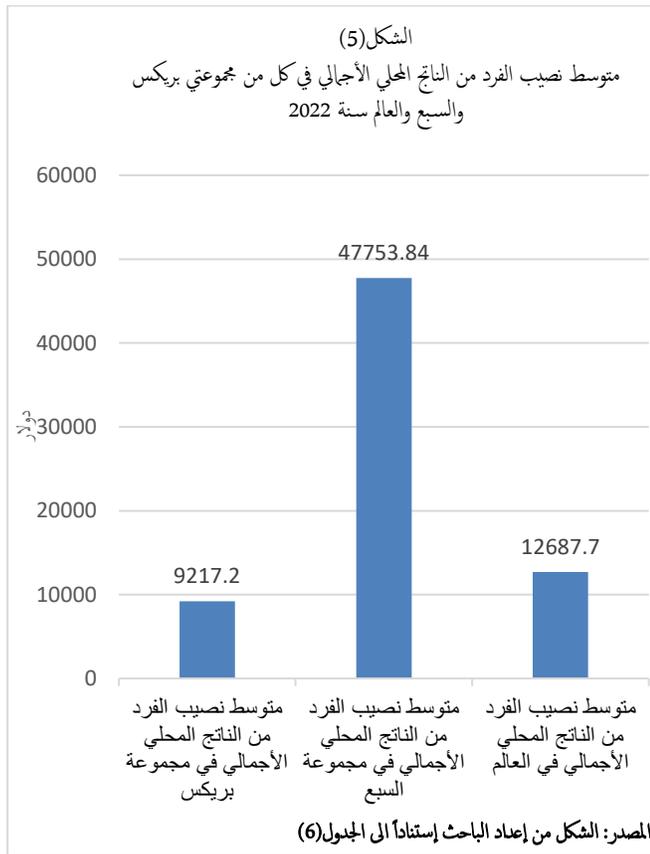
الجدول (6)

عدد من المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية لمجموعتي بريكس والسبع سنة 2022

مؤشر	العالم	مجموعة بريكس/العالم	مجموعتي بريكس والسبع والعالم
عدد السكان (ألف نسمة)	7950000	%40.9	3248792
معدل نمو السكان (%)	0.8	%40.9	0.4
GDP (مليون دولار)	100880000.0	%25.7	25945606.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.1	%25.7	2.6
معدل الفرد من GDP بالولايات المتحدة	12687.7	%25.7	9217.2
معدل نمو نصيب الفرد من GDP (%)	2.3	%25.7	2.2
معدل البطالة (%)	5.3	%25.7	10.3
معدل التضخم (%)	8.0	%25.7	6.3
NFDII (بالمليون دولار)	1740000.0	%16.7	290760.55
(%) NFDII / GDP	1.7	%16.7	1.6
(%) EXPORT / GDP	31.1	%16.7	25.0
(%) IMPORT / GDP	30.5	%16.7	22.1
TFR بما فيها الذهب (مليون دولار)	11981000	%40.4	4841074.08
TFR / GDP (%)	11.9	%40.4	18.6
نسبة عدد المستثمرين للأثرية (%)	66.0	%40.4	73
حجم الحكومة الى GDP (%)	238.0	%40.4	62.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

الجدولين (2 و 4)



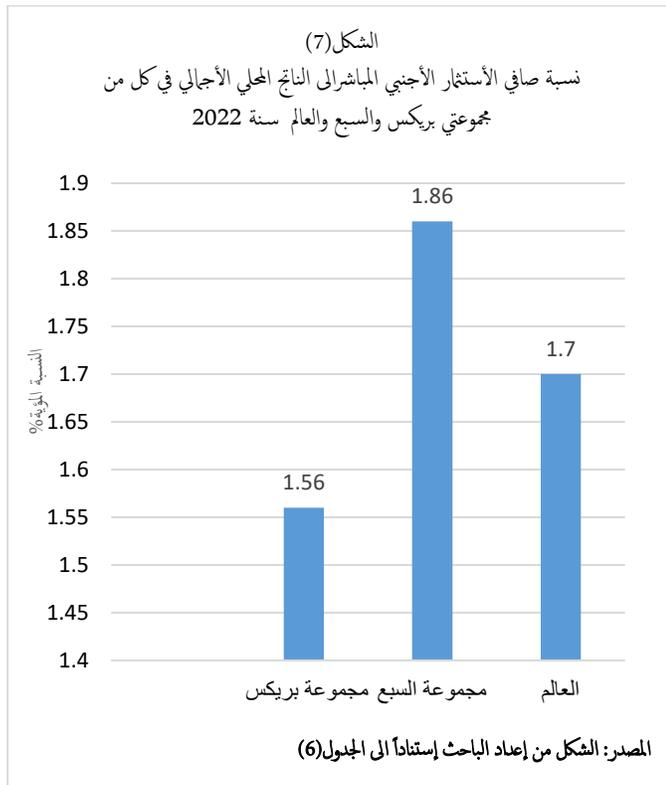
وبالنسبة لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ أيضاً بأن هناك تقارباً بين كلتا المجموعتين في هذا المجال، حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بريكس (2.2%) مقارنة ب (2.3%) بالنسبة لمجموعة السبع، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول العالم والبالغ (2.3%).

أما على مستوى مؤشر معدل البطالة فيلاحظ من الجدول (6) بأن مجموعة بريكس تشهد معدلات بطالة مرتفعة، حيث بلغت نسبة البطالة فيها (10.3%) مقارنة بمعدل البطالة في مجموعة السبع والبالغ (4.8%) سنة 2022. أما على مستوى دول العالم فقد بلغ معدل البطالة في نفس السنة (5.3%)، وهذا المعدل العالي للبطالة في دول مجموعة بريكس يشكل تحدياً جدياً أمام هذه المجموعة والذي يتطلب إيجاد فرص عمل كبيرة أمام العاطلين عن العمل وخصوصاً في كل من جنوب أفريقيا والبرازيل، حيث بلغت نسبة البطالة في جنوب أفريقيا لوجدها (28.8%)، وهذه النسبة تعد كبيرة جداً وأثرت على معدل البطالة في مجموعة بريكس ككل.

وبالنسبة للمؤشر المهم الآخر المقابل للمؤشر معدل البطالة " أي معدل التضخم"، فيلاحظ من نفس الجدول بأن معدل التضخم في مجموعة بريكس أقل من معدلات التضخم في كل من مجموعة السبع وكذلك دول العالم ككل، حيث بلغت نسبة التضخم في مجموعة بريكس (6.3%)، مقارنةً بنسبة التضخم في مجموعة السبع والبالغة (6.5%)، وكذلك نسبة التضخم على مستوى دول العالم والبالغة (8%) سنة 2022. لذلك يعدّ هذا المعدل من التضخم مقبولاً إلى حدٍ كبير، ولا يثير القلق أو الخوف على مستقبل إقتصادات دول المجموعة إذا ما استمرت في المحافظة عليها.

وكذلك الحال فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمجموعتين، فإن هناك تفوقاً أيضاً ولو بنسبة ضئيلة لمجموعة السبع على مجموعة بريكس، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس (2.6%) مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع والبالغ (2.7%)، أما على مستوى معدل نمو الناتج المحلي العالمي فإنه بلغ (3.1%)، أي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمجموعتين يعدّ أقل من معدل النمو العالمي بالنسبة لهذا المؤشر.

وفيما يتعلق بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيلاحظ بأن هناك تفوقاً واضحاً لمجموعة السبع على مجموعة بريكس أيضاً، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة السبع (47753.8) دولار مقارنة ب (9217.2) دولار في مجموعة بريكس. وعلى الرغم من ذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة بريكس أقل من متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم والبالغ (12687.7) دولار. ويعدّ هذا الأمر طبيعياً إذا ما أخذ بنظر الاعتبار العدد الكبير لسكان مجموعة بريكس مقارنة بعدد سكان مجموعة السبع من جهة، ومن جهة أخرى، حجم الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بريكس والذي هو أقل من حجمه بالنسبة لمجموعة السبع بفارق كبير، ويشير هذا المؤشر أيضاً إلى أن مستويات المعيشة في دول مجموعة بريكس أقل منها في دول مجموعة السبع وكذلك أقل من المتوسط العالمي. وهذا الأمر يعدّ من التحديات الكبيرة أمام مجموعة بريكس، والتي عليها أن تخطط لها، من أجل رفع قدرتها الإنتاجية بشكل أسرع، وعلى وجه الخصوص الهند، والذي يقطنها عدد كبير من سكان دول مجموعة بريكس، بحيث يشكل سكان الهند (43.6%) من إجمالي سكان مجموعة بريكس، بينما تساهم بحوالي (13.2%) فقط من إجمالي حجم الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس. وكما هو واضح في الجدول (3) والذي يعدّ السبب الرئيسي في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمجموعة بريكس.



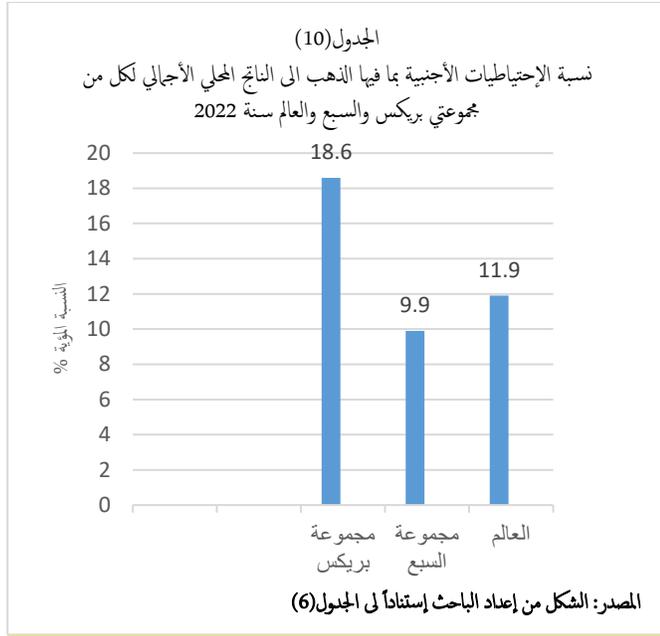
أما من حيث مؤشر التجارة الخارجية، فإنه يلاحظ من نفس الجدول بأن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (25%) في مجموعة بريكس، وهي أقل من نفس النسبة بالنسبة لكل من مجموعة السبع والبالغة (31.7%)، وكذلك المتوسط العالمي لهذه النسبة والبالغة (31.1%). وكذلك الحال بالنسبة لنسبة الإستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يلاحظ بأنها بلغت (22.1%) في مجموعة بريكس، وهي أيضاً أقل من نفس النسبة المسجلة في كل من مجموعة السبع والبالغة (33.6%)، والمتوسط العالمي لها والبالغة (30.5%). وهو مؤشر إيجابي بالنسبة لمجموعة بريكس.

لذلك يمكن القول من خلال مؤشر التجارة الخارجية، بأن مجموعة بريكس لم تصل بعد الى مستوى مجموعة السبع والمتوسط العالمي فيما يتعلق بالمساهمة في التجارة العالمية.

أما فيما يتعلق بمؤشر صافي الإستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعدّ من المؤشرات المهمة والذي يوضح قوة وقدرة مجموعة بريكس في جذب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير وتنمية إقتصاداتها، وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وتأمين حياة معيشية مناسبة ولائقة لمواطنيها. فيلاحظ من نفس الجدول بأن مجموعة بريكس لا تتمتع بقدرة كبيرة في جذب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، بدليل أن نسبة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجموعة بريكس الى صافي حجم الإستثمار على مستوى العالم تبلغ (16.7%)، مقارنةً بنسبة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة السبع الى صافي حجم الإستثمار على مستوى العالم والبالغة (41.2%). وهذا الفرق الكبير يؤشر حجم العمل المطلوب القيام به من قبل دول مجموعة بريكس في جميع الجوانب المرتبطة بتشجيع الإستثمار الأجنبي للقدوم الى دول المجموعة مثل الجوانب القانونية والتنظيمية والمالية والمصرفية والحكومة و..... الخ.

وبالنسبة لمؤشر صافي الإستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه النسبة بلغت في مجموعة بريكس (1.6%)، بينما بلغت (1.9%) في مجموعة السبع، أما على مستوى العالم ككل، فإنها بلغت (1.7%). أي أن هناك تقارباً الى حدٍ ما بين المجموعتين والمتوسط العالمي فيما يتعلق بهذا المؤشر، مع ملاحظة أن هذه النسبة في مجموعة بريكس أقل منها مقارنةً بمجموعة السبع والمتوسط العالمي.

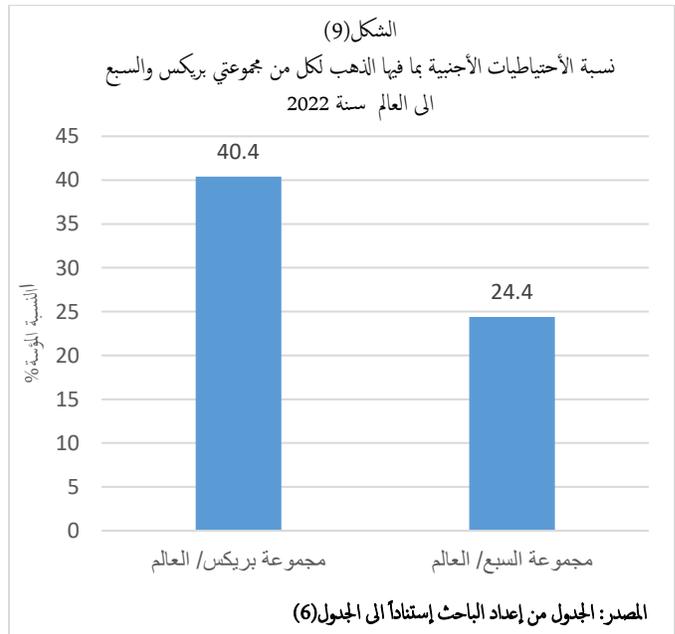
وبالنسبة لمؤشر نسبة الإحتياطي الأجنبي بما فيه الذهب الى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتبين بأن مجموعة بريكس تتخطى أيضاً مجموعة السبع، وكذلك المتوسط العالمي، حيث بلغت هذه النسبة (18.6%)، بينما سجلت مجموعة السبع (9.9%)، وبلغت النسبة على مستوى العالم (11.9%)، مما يؤشر قوة ومتانة إقتصادات دول مجموعة بريكس وفق هذا المؤشر أيضاً.



ويشير مؤشر نسبة عدد المستخدمين للإنترنت على مستوى المجموعتين والمتوسط العالمي، الى تقدم مجموعة السبع على مجموعة بريكس، وكذلك المتوسط العالمي. حيث بلغت هذه النسبة في مجموعة السبع (89.6%)، مقارنةً ب(73%) على مستوى مجموعة بريكس، و(66%) على مستوى دول العالم.



وبالانتقال الى مؤشر إجمالي الإحتياطي الأجنبي بما فيه الذهب، يتبين من الجدول (6) بأن مجموعة بريكس تتخطى مجموعة السبع، حيث بلغت نسبة إجمالي الإحتياطي الأجنبي لديها (40.4%) من إجمالي حجم الإحتياطي الأجنبي العالمي، بينما سجلت هذه النسبة في مجموعة السبع (24.8%)، والذي يؤشر قوة ومتانة الوضع المالي لمجموعة بريكس وفق هذا المؤشر.



3- بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بريكس (9217.2) دولار مقارنة ب (47753.8) دولار في مجموعة السبع. أي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجموعة بريكس أقل من متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم والبالغ (12687.7) دولار.

4- بلغت نسبة البطالة في مجموعة بريكس (10.3%) مقارنة بمعدل البطالة في مجموعة السبع والبالغ (4.8%) سنة 2022. أما على مستوى دول العالم فقد بلغ معدل البطالة في نفس السنة (5.3%).

5- بلغت نسبة التضخم في مجموعة بريكس (6.3%)، مقارنةً بنسبة التضخم في مجموعة السبع والبالغة (6.5%)، وكذلك نسبة التضخم على مستوى دول العالم والبالغة (8%) سنة 2022. لذلك يعدّ هذا المعدل من التضخم مقبولاً إلى حدٍ كبير، ولا يثير القلق أو الخوف على مستقبل إقتصاد دول المجموعة إذا ما استمرت في المحافظة عليها.

6- بلغت نسبة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجموعة بريكس الى صافي حجم الإستثمار على مستوى العالم (16.7%)، مقارنةً بنسبة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة السبع الى صافي حجم الإستثمار على مستوى العالم والبالغة (41.2%).

7- بلغت نسبة صافي الإستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بريكس (1.6%)، بينما بلغت (1.9%) في مجموعة السبع، أما على مستوى العالم ككل فإنها بلغت (1.7%). أي أن هناك تقارباً الى حدٍ ما بين المجموعتين والمتوسط العالمي فيما يتعلق بهذا المؤشر، على الرغم من أن هذه النسبة في مجموعة بريكس أقل منها مقارنة بمجموعة السبع والمتوسط العالمي.

8- بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (25%) في مجموعة بريكس، وهي أقل من نفس النسبة بالنسبة لكل من مجموعة السبع والبالغة (31.7%)، وكذلك المتوسط العالمي والبالغة (31.1%).

9- بلغت نسبة الإستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (22.1%) في مجموعة بريكس، وهي أيضاً أقل من نفس النسبة المسجلة في كل من مجموعة السبع والبالغة (33.6%)، والمتوسط العالمي لها والبالغة (30.5%).

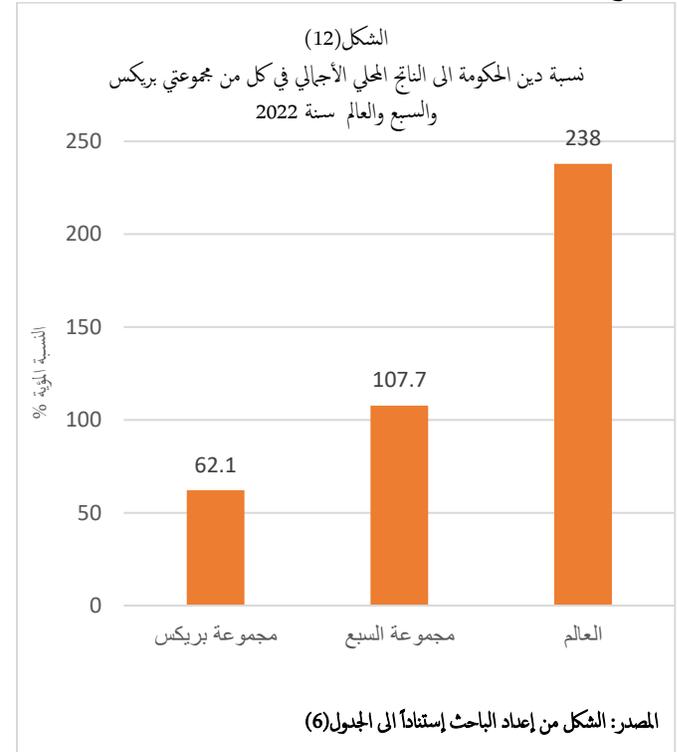
10- بلغت نسبة إجمالي الإحتياطي الأجنبي لدى مجموعة بريكس (40.4%) من إجمالي حجم الإحتياط الأجنبي العالمي، بينما سجلت هذه النسبة في مجموعة السبع (24.8%)، أي أن مجموعة بريكس تتخطى مجموعة السبع وفق هذا المؤشر، والذي يؤشر قوة ومتانة الوضع المالي لمجموعة بريكس وفق هذا المؤشر.

11- بلغت نسبة عدد المستخدمين للإنترنت في مجموعة بريكس (73%)، مقارنة بنفس النسبة في مجموعة السبع والبالغة (89.6%) و (66%) على مستوى دول العالم.

12- بلغت نسبة دين الحكومة الى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس (62.1%)، مقارنةً ب (107.7%) في مجموعة السبع و (238%) على مستوى دول العالم ككل. مما يشير بشكل واضح الى مكانة وقوة وسلامة إقتصادات مجموعة بريكس وكونها تقع في منطقة الأمان.

عليه يمكن القول بأن مجموعة بريكس قادرة على منافسة أكبر المجاميع قوةً وتأثيراً على الساحة الدولية "والمتمثلة بمجموعة السبع"، إذا استمرت في إستغلال وتعزيز نقاط القوة التي تمتلكها، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجة وإصلاح جوانب الضعف والخلل

أما المؤشر الأخير المستخدم هنا والمتعلق بنسبة دين الحكومة الى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يشير الى تقدم واضح لمجموعة بريكس في هذا المجال. حيث بلغت هذه النسبة (62.1%)، مقارنةً ب (107.7%) في مجموعة السبع و (238%) على مستوى دول العالم ككل. مما يشير بشكل واضح الى مكانة وقوة وسلامة إقتصادات مجموعة بريكس وكونها تقع في منطقة الأمان.



الإستنتاجات والمقترحات

أولاً: الإستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى عدد من الإستنتاجات، نعرض أهمها على النحو الآتي:

1- شكل سكان مجموعة بريكس نسبة (40.9%) مجموع سكان العالم، بينما يشكل سكان مجموعة السبع نسبة (19.2%) فقط من سكان العالم، مما يظهر التفوق الواضح لمجموعة بريكس من حيث عدد السكان على مجموعة السبع، والذي ينعكس أثره على مجمل المتغيرات الإقتصادية والسياسية والعسكرية على مستوى العالم.

2- شكل الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس نسبة (25.7%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، والتي هي أقل من نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والبالغة (43.4%)، أي أن مجموعة السبع تتفوق على مجموعة بريكس وفق هذا المؤشر، حيث أن إنتاجها يشكل نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي، لذلك فإن بإمكانها التأثير على حركة الإقتصاد العالمي، وتوجيهها بما تحدم مصالحها.

- أم البنين، معلم ولزهر، وناسي، دور تكتل بريكس في تحولات النظام الإقتصادي الدولي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد الرابع، ديسمبر 2021.

- بلعربي، علي، التعاون في إطار مجموعة بريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

- داغر، محمود محمد، البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة (2014-2017)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي للفترة (9-10 كانون الأول 2017)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2018.

- الجعبري، علاء الدين محمد، واقع ومستقبل مجموعة بريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، 2018.

- الطيف، عبد الكريم، دول بريكس شراكة من أجل التنمية والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، 2014.

- عبدة، علي، مصر والإضمام لتجمع بريكس "التكتل العابر للقارات والحضارات"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد 12، العدد 40، 2014.

- المصري، خالد وعلوش، مناف محمد، دور التكتلات الإقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "بريكس نموذجاً"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 3، 2016.

- دياب، أحمد، توسع تجمع بريكس... الحوافز وحدود أفاعلية، مجلة آفاق آسيوية، العدد الثاني عشر، 2023.

- حسين، إسلام إبراهيم، تجمع بريكس والقوى الإقتصادية الصاعدة "الفعالية والجدانية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 6، العدد 11، 2021.

- عبد الرحمن، عبد الرحمن علي، الأهمية الإستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 16، العدد 65، آذار 2019.

- عبد المنعم، د. وسن إحسان، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزن القوى العالمي- تكتل مجموعة دول بريكس أنموذجاً، مجلة مركز دراسات الكوفة "جامعة الكوفة"، العدد 58، 2020.

- ناصري، سميرة، مجموعة دول بريكس: بين تحديات النظام متعدد الاقطاب وهدف تعديل الإقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 2، 2022.

- www.ar.wikipedia.org

- www.data.albankaldawli.org

- www.imf.org

- www.debtclock.org

التي تعاني منها. والدليل على ذلك هو أنها تفوقت على مجموعة السبع في خمس مؤشرات من مجموع اثني عشر مؤشراً استخدم في التحليل.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الإستنتاجات التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم المقترحات الآتية لرفع القدرة التنافسية لمجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي:

1- العمل على رفع صافي نسبة الإستثمار الأجنبي في دول مجموعة بريكس، من خلال تكتيف الجهود والعمل بجدية في جميع الجوانب المرتبطة بتهيئة مناخ إيجابي وجاذب للإستثمار، مثل الجوانب القانونية والتنظيمية والسياسية والمالية والمصرفية والحوكمة ومشاريع البنية التحتية..... الخ. من أجل جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي للقدوم الى دول المجموعة.

2- على مجموعة بريكس وضع حدٍ للمعدل المرتفع للبطالة فيها، والذي يشكل تحدياً جدياً أمام هذه المجموعة، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل كبيرة أمام العاطلين عن العمل وخصوصاً في كل من جنوب أفريقيا والبرازيل.

3- دعم وتشجيع المشاريع التنموية في دول المجموعة، وخصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تستوعب أعداد كبير من الأيدي العاملة، وتساهم في تخفيض معدلات البطالة. وذلك من خلال المساهمة الفعالة لصندوق التنمية الجديد والتابع للمجموعة في توفير التمويل اللازم لإقامتها.

4- تطوير وتشجيع التجارة بين دول المجموعة، عن طريق إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مثل تبسيط وتسهيل الإجراءات والرسوم الجمركية بين تلك الدول.

5- تنمية وتطوير القدرات والمهارات البشرية، وذلك من خلال تفعيل برامج التدريب المهني، وتبادل الخبرات والبعثات الدراسية بين دول المجموعة، والتي تساهم في نفس الوقت في تطوير العلاقات الأكاديمية والتقنية والثقافية والاجتماعية بين دول الأعضاء.

6- تطوير التنسيق في شتى المجالات السياسية والثقافية والتكنولوجية بين دول المجموعة، لكي تكون قادرة على مواجهة المشاكل والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها دول المجموعة.

المصادر والمراجع:

- أحمد، محسن إبراهيم، تحليل تطور المديونية الخارجية للعراق للمدة (2010-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 4، العدد 1، 2018.

- أحمد، محسن إبراهيم، تقييم فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الإحتياطيات الأجنبية للمدة (2005-2017)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 5، العدد 1، 2019.

- الوصال، د. كمال أمين، الإقتصاد المصري بين المطرقة والسندان "أزمة الدين العام والعجز في الموازنة العامة" - البحث عن مخرج -، القاهرة، 2016.

- أم البنين، معلم، دور تكتل بريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، 2022.